Research Paper

Profitability Indicators and Their Impact on Market Value - a Study of a Sample of Commercial Banks Listed in the Iraq Stock Exchange for the Period 2004-2019

Abdullah M .T. Al-Taei [1]; Bashar Th. M. Al-Shakarchi [2]
[1]College of Agriculture and Forestry University of Mosul,
[2]Department Financial and Banking Sciences, College of Administration and Economics

Corresponding author: Abdullah M .T. Al-Taei, College of Agriculture and Forestry University of Mosul, abdllasport250@gmail.com

DOI: https://doi.org/ 10.33899/tanra.2021.131119.1118

Article History: *Received*: 12/8/2021; *Revised*: 25/8/2021; *Accepted:* 5 /9/2021; *Published*: 1/3/2022.

Abstract
The study aims to use traditional indicators that have been used little before, namely profitability indicators, as these indicators are one of the early warning models for banks in case of exposure to financial risks and it consists of seven basic indicators which are the rate of return on ownership (ROE), the rate of return on Assets (ROA), net operating profit margin (NOPM), earnings per share (EPS) net profit margin (NPM), utilization of asset benefit (AU), equity multiplier EM) The research sample included ten Iraqi private commercial banks for a period of (2004 -2019); This is due to the researcher's inability to obtain financial data for more than one number of banks, and the validity of the research hypotheses including the possibility of using profitability indicators in evaluating the performance of Iraqi private commercial banks has been proven. The value of the multiple correlation coefficient between these indicators on the one hand and the market value of banks on the other hand (0.78), and this value is statistically significant at the level (1%). Banks are also evaluating their performance; By relying on their capabilities, through which they can identify losses and know their causes, and then find ways to address them, in addition to being able to draw up an appropriate basic strategy to raise and improve their current level of performance.

Keywords:
Profitability Indicators, market value

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 41, No. 133
March. 2022

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retains the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Al-Taei, Abdullah M .T., Al-Shakarchi, Bashar Th. M. (2022).“Profitability Indicators and Their Impact on Market Value - a Study of a Sample of Commercial Banks Listed in the Iraq Stock Exchange for the Period 2004-2019”. ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 41 (*133*), 288 - 308, https://doi.org/10.33899/tanra.2021.131119.1118

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

ورقة بحثية

مؤشرات الربحية واثرها في القيمة السوقية – دراسة لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩

عبدالله محمد طاهر الطائي [١] ، بشار ذنون محمد الشكرجي [٢]

[١]كلية الزراعة والغابات–جامعة الموصل

[٢]قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة الموصل

المؤلف المراسل: عبدالله محمد طاهر الطائي ، كلية الزراعة والغابات-جامعة الموصل
abdllasport250@gmail.com

DOI: https://doi.org/ 10.33899/tanra.2021.131119.1118

تاريخ المقالة: *الاستلام:* ٢٠٢١/٨/١٢؛ *التعديل والتنقيح:* ٢٠٢١/٨/٢٥؛ *القبول:* ٢٠٢١/٩/٥؛ *النشر:* ٢٠٢٢/٣/١.

المستخلص

هدفت الدراسة إلى استخدام المؤشرات التقليدية التي لم يسبق استخدامها إلا الشيء القليل من قبل ألا وهو مؤشرات الربحية، إذ تعد هذه المؤشرات أحد نماذج الانذار المبكر للمصارف في حالة التعرض للمخاطر المالية، ويتكون من سبعة مؤشرات أساسية، وهي معدل العائد على الملكية(ROE)، معدل العائد على الموجودات (ROA)، صافي هامش الربح التشغيلي (NOPM)، ربحية السهم (EPS) هامش صافي الربح (NPM)، استغلال منفعة الموجودات (AU)، مضاعف حق الملكية (EM) وقد شملت عينة الدراسة على عشرة مصارف تجارية خاصة عراقية ولمدة (٢٠٠٤ –٢٠١٩)؛ وذلك لعدم قدرة الباحث على الحصول على البيانات المالية لأكثر عدد من المصارف ، وتم اثبات صحة فرضيات الدراسة والمتضمنة امكانية استخدام المؤشرات الربحية في تقييم أداء المصارف التجارية الخاصة العراقية ،كما توصلت الدراسة إلى استنتاجات عدة منها أن هذه المؤشرات ترتبط بعلاقة قوية بالقيمة السوقية للمصارف، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد بين هذه المؤشرات من جهة والقيمة السوقية للمصارف من جهة أخرى (0.78) وهذه القيمة ذات دلالة إحصائية عن مستوى (1%). كما أن المصارف تقوم بتقييم أدائها؛ وذلك بالاعتماد على إمكاناتها الذاتية التي يمكن خلالها من تحديد الخسائر ومعرفة أسبابها، ومن ثم ايجاد طرائق كفيلة بمعالجتها، فضلاً عن تمكنها من رسم استراتيجية اساسية مناسبة لرفع وتحسين مستوى أدائها الحالي.

الكلمات الرئيسة

المؤشرات الربحية، القيمة السوقية.

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): **مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٤١)، العدد (١٣٣))،
آذار ٢٠٢٢

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: الطائي، عبدالله محمد طاهر، الشكرجي، بشار ذنون محمد (٢٠٢٢)."مؤشرات الربحية واثرها في القيمة السوقية – دراسة لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩" ***تنمية الرافدين***، ٤١ (١٣٣)، ٢٨٨-٣٠٨، https://doi.org/10.33899/tanra.2021.131119.1118

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة

شهد الجهاز المصرفي العراقي تطورات كثيرة خلال العقود الأخيرة، ويعكس ذلك من خلال السياسات والإجراءات الكبيرة التي اتخذها البنك المركزي العراقي وذلك لتعزيز الرقابة المصرفية وتطوير عمليات المصارف بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص و المساهمة في تطوير سوق رأس المال، وقد استهدفت هذه الإجراءات العمل على توفير البيئة المصرفية الملائمة لتمكين المصارف من تحسين أدائها المالي وتعزيز قدرتها على المنافسة من خلال تركيز الجهود في سبيل تدعيم نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف وصولاً إلى تحقيق أعلى كفاءة أداء مالي، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات السليمة والناجحة لجميع الموارد المتاحة للمؤسسة، وإن استخدام أساليب التحليل المالي تعد أحد المؤشرات المهمة لقياس أداء تلك المؤسسات بشكل عام، من هنا جاءت هذه الدراسة للربط بين الأداء المالي والقيمة السوقية للمصرف، كما وتستمد هذه الدراسة اهميتها الكبيرة من أهمية القطاع المصرفي وما تشكله القيمة السوقية للمصرف من أهمية بالغة للمساهمين، فضلاً عن المستثمرين ولغرض الوصول الى هدف الدراسة فقد قسمة الى أربعة مباحث رئيسة : المبحث الاول يضم منهجية البحث والمبحث الثاني يتضمن الإطار النظري للمتغيرين المستقل الأداء المالي والتابع القيمة السوقية والمبحث الثالث تخصص في الجانب التطبيقي لتحليل المالي للمصارف والجانب الرابع الأخير شمل الاستنتاجات والمقترحات .

(المبحث الاول)

منهجية البحث

١- مشكلة الدراسة :

على رغم من اعتبار الأداء المالي للمؤسسات المالية الركيزة الاساسية والمرأة العاكسة لا نشطتها والذي يعمل كذلك على تحديد مستوى انجازها ومدى استغلالها لمواردها المتاحة إلا أن المؤسسات المالية العراقية تعاني كثيراً من عدم وضوح العلاقة ما بين الأداء المالي والقيمة السوقية للسهم للمؤسسات المساهمة بصوة عامة والمصارف التجارية بصورة خاصة، والأمر الذي انعكس على صعوبة تحديد أداء المصارف في إدارة العمليات المالية وصعوبة تحديد أيضاً قيمة ثروة المساهمين التي تعد من أهم الأهداف التي تسعى إليها المصارف. لذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة بالأسئلة الآتية:

١- هل تستطيع مؤشرات الربحية توضيح الأداء المالي الحقيقي للمصارف التجارية ؟

٢- هل توجد علاقة معنوية و إحصائية بين مؤشرات الربحية و القيمة السوقية ؟

٢- أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة الحالية من التطورات السريعة والمتلاحقة التي تحدث بسبب المتغيرات والتحديات الدولية وما ينتج عن ذلك من تحولات مستمرة ومتجددة في أسواق النقد والمال العالمية، وهو ما يتطلب من القطاعات المصرفية أن تكون قادرة على مواكبة تلك التطورات ؛ وذلك لأن المصارف تؤدي دوراً اساسياً و استراتيجياً في بيان الوضع الحقيقي الذي تتمتع به المؤسسة، وذلك باستخدام مقياس مؤشرات التحليل المالي في تفسير عوائد الأسهم كما يتم اجراء دراسة تحليلية لبيان تقييم الأداء المالي وأثر في القيمة السوقية للمؤسسة، والذي سوف

يؤدي إلى تطوير أداء تلك المؤسسات وزيادة قيمتها السوقية في الاقتصاد الوطني من خلال جذب المستثمرين، ومن ثم الوصول إلى تحقيق الاستدامة المالية المطلوبة و الذي يعمل على دعم استمرارية المؤسسات.

٣- أهداف الدراسة:

أ- تسليط الضوء على جانب أكاديمي ومعرفي مهم في العمل المصرفي على المستوى المحلي و الدولي ألا وهو الأداء المالي وأثره على قيمة المساهمين في المصارف.

ب- التعرف على مدى اعتماد المصارف على تقييم الأداء المالي، وذلك من أجل التنبؤ بقيمة المساهمين لديها.

٤- فرضية الدراسة الرئيسة:

إن مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة، تؤثر معنوياً في القيمة السوقية لها، كما أن ارتفاع أو انخفاض هذه المؤشرات يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض في القيمة السوقية لهذه المصارف.

الفرضية الفرعية الأولى:

مؤشر معدل العائد على الملكية للمصارف التجارية، يؤثر معنوياً في القيمة السوقية لها، كما أن ارتفاع أو انخفاض هذا المؤشر يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض في القيمة السوقية لهذه المصارف.

الفرضية الفرعية الثانية:

مؤشر معدل العائد على الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة، يؤثر معنوياً في القيمة السوقية لها، كما أن ارتفاع أو انخفاض هذا المؤشر يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض في القيمة السوقية لهذه المصارف.

الفرضية الفرعية الثالثة:

مؤشر صافي الربح التشغيلي للمصارف التجارية، يؤثر معنوياً في القيمة السوقية لها، كما أن ارتفاع أو انخفاض هذا المؤشر يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض في القيمة السوقية لهذه المصارف.

الفرضية الفرعية الرابعة:

مؤشر ربحية السهم للمصارف التجارية عينة الدراسة، يؤثر معنوياً في القيمة السوقية لها، كما أن ارتفاع أو انخفاض هذا المؤشر يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض في القيمة السوقية لهذه المصارف.

الفرضية الفرعية الخامسة:

مؤشر هامش صافي الربح للمصارف التجارية عينة الدراسة يؤثر معنوياً في القيمة السوقية لها، كما أن ارتفاع أو انخفاض هذا المؤشر يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض في القيمة السوقية لهذه المصارف.

الفرضية الفرعية السادسة:

مؤشر استغلال منفعة الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة، يؤثر معنوياً في القيمة السوقية لها، كما أن ارتفاع أو انخفاض هذا المؤشر يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض في القيمة السوقية لهذه المصارف.

الفرضية الفرعية السابعة:

مؤشر مضاعف حق الملكية للمصارف التجارية عينة الدراسة، يؤثر معنوياً في القيمة السوقية لها، كما أن ارتفاع أو انخفاض هذا المؤشر يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض في القيمة السوقية لهذه المصارف.

٥- حدود الدراسة:

١-الحدود الزمانية للدراسة: تمثلت الحدود الزمانية للدراسة بالمدة من 2004 و لغاية 2019، ويرجع اختيار هذه المدة بسبب بعض المحددات ومنها أن المصارف العراقية بشكل عام بدأت بتطبيق المعايير الدولية في إعداد القوائم والتقارير المالية بعد سنة 2015 وإن هذا التغير في أسس وقواعد تحضير البيانات المالية أدى إلى امكانية استخدام تلك البيانات المالية ضمن مدة الدراسة.

٢- الحدود المكانية للدراسة: تمثلت بعدد من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق الأوراق المالية وكان أسلوب الاختيار قصدياً لتلك المصارف التي تعمل بالأسواق؛ لأنها من أكثر المصارف المتاحة بياناتها بصورة كاملة، فضلاً عن أنها من أكثر المصارف المتداولة، وذلك بحسب معايير تصنيف الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية.

٦-أساليب جمع البيانات:

أ- **الجانب النظري:** تم الحصول على المعلومات الخاصة بالجانب النظري من المصادر الآتية:

- الوثائق والتقارير الرسمية.
- الكتب العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة.
- الرسائل و الإطاريح الجامعية القريبة من الدراسة
- المواقع الإلكترونية.

ب- الجانب العملي:

تعد النشرات الرسمية من سوق الأوراق المالية التي تضم الميزانية العمومية والقوائم والتقارير السنوية للمصارف التجارية العراقية تعد هي عينة الدراسة كما تعد مصدراً للبيانات التحليل للمدة من 2004 ولغاية 2019 وتتضمن مؤشرات التحليل المالي والتحليل الاحصائي وكما يأتي:

أولاً-أدوات قياس مؤشرات الربحية:

الجدول (١): مؤشرات الربحية

معدل العائد على الملكية (ROE)	صافي الربح بعد الضريبة إلى حق الملكية (Richmond A ,2016 ,159)
معدل العائد على الموجودات (ROA)	صافي الربح بعد الضريبة إلى الموجودات الكلية (Wapmuk,2016,212)
صافي هامش الربح التشغيلي (NOPM)	إجمالي الايرادات التشغيلية – إجمالي المصاريف (النشاط) التشغيلية إلى الموجودات الكلية
ربحية السهم (EPS)	صافي الربح بعد الضريبة إلى عدد الأسهم المصدرة (Mbama ,2018 ,47)

هامش صافي الربح (NPM)	صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي الايرادات التشغيلية (Rose & Hudgins ,2008,170)
استغلال منفعة الموجودات (AU)	إجمالي الايرادات التشغيلية إلى الموجودات الكلية
مضاعف حق الملكية (EM)	الموجودات الكلية إلى إجمالي حق الملكية (Rose & Hudgins ,2013 ,174)

ثانياً–الأدوات الاحصائية:

١. **الوسط الحسابي.**
٢. **معامل الانحدار المتعدد.**
٣. **اختبار (F).**
٤. **اختبار (t).**
٥. **معامل الارتباط بيرسون.**
٦. **معامل التحديد R^2 .**

وقد تم الاستعانة بالبرامج الإحصائية الآتية:

أ– برنامج EViews 10.

ب– برنامج SPSS26.

(ثانياً: المبحث الثاني)

الجانب النظري

اولاً– مفهوم الأداء المالي The concept of financial performance: يمثل الأداء المالي المفهوم الواسع لأداء المؤسسات، إذ يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات، إذ إنهُ الداعم الرئيس للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويسهم في اتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة التي تساعد على تلبية احتياجات اصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم (Khatib,2010,35). أو هو عبارة عن تحليل انتقادي شامل للخطط والأهداف، واستخدام الموارد البشرية والمالية والمادية أفضل استغلال وأعلى كفاءة، إذ يؤدي ذلك الى تحقيق الأهداف المطلوبة والخطط المرسومة، وتسمح عملية تقيم الأداء في المؤسسة على تحديد الانحرافات الناشئة ليتمكن المسيرون من اتخاذ قرارات سليمة وتفادي الانحرافات في المستقبل (Essam,2012,56). كما أن مصطلح الأداء المالي هو ليس حديثاً بل توجد له دراسات عدة وأبحاث من الناحيتين النظرية والتطبيقية التي كانت تهدف بشكل كبير إلى تدقيق مفهومه، إلا أنهُ لا يوجد اتفاق شامل حول تحديد مفهومه (Yahyao,2007,71) أو يمثل على أنهُ التغييرات المالية التي تكون في الهيكل المالي للمؤسسة لمدة زمنية سابقة في وظائف المؤسسة بالاعتماد على المؤشرات المالية لمعرفة

وضع المؤسسة مقارنة مع المؤسسات الأخرى العاملة في القطاع نفسه (Reform, 2011, 28 ، Uddin). اذاً الأداء المالي هو تشخيص المعلومات الواردة في القوائم المالية للمؤسسة للحكم على كمية الأرباح الناتجة ومدى استمرارها في المستقبل، وكذلك مدى القدرة على دفع الفوائد والديون المستحقة وسياسة توزيع الأرباح السليمة (Dufera، 2010, 6). مما سبق نستنتج أن مفهوم الأداء ما هو إلا صورة حية تعكس مستوى ونتيجة قدرة المؤسسة المالية والاقتصادية على استغلال مواردها وقابليتها الذاتية نحو تحقيق الأهداف المطلوبة من خلال مختلف العمليات التي تمارسها ووفقا لمعايير محددة مسبقة تتلاءم مع طبيعة عمل المؤسسة المالية و الاقتصادية.

ثانياً– أهمية الأداء المالي: ترجع أهمية الأداء المالي بشكل عام إلى تقويم أداء المؤسسات في مستويات وجوانب متعددة من جوانب المؤسسة، كما ويعد الأداء المالي من أكثر الميادين الأخرى في ميادين الأداء قدماً واستخداماً لمقاييس الأداء في المؤسسات، إذ يتميز هذا الأداء بالثبات والتطور الكبير(Idris and Ghalibi,2009,185). فهو يعد أداة مهمة لتشخيص نقاط الضعف والقوة في المؤسسة، ومن ثم يعمل على توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ التدابير والإجراءات التصحيحية التي من شأنها أن تتكفل ببقاء المؤسسة في سوق المنافسة ومن ثم تحقيق الإيرادات وتحقيق الربحية، كما تنبع أهمية الأداء المالي من أنه يقوم بتقييم الأداء للمؤسسات طبقاً للأهداف ومعايير محددة مسبقاً بهدف اتخاذ قرارات صحيحة وفي الوقت المناسب وكما مخطط له (Al-Mutairi،2011,10). ويرى (Kontesa) أن الأداء المالي له أهمية بالغة ومهمة في جميع المجتمعات والنظم المالية والمحاسبية؛ بسبب قلة الموارد المالية للمؤسسة وعدم كفايتها لمقابلة الاحتياجات الكبيرة لديها ، ويمكن تلخيص تلك الأهمية بالآتي: (Kontesa،2015,187).

- **يعد مقياساً لمدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها المطلوبة.**
- **يعد الأداء خزيناً كبيراً من المعلومات الضرورية المهمة لمختلف المستويات الإدارية، وذلك للمساعدة في وضع الخطط والتنظيم والرقابة التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات الصحيحة.**

ثالثاً– أهداف الأداء المالي: تتعدد أهداف الأداء المالي في المؤسسات أو المنشآت وتتشعب بصورة كبيرة بحسب آراء الباحثين والكتاب والتي يمكن إجمالها في مجموعة من الأهداف الرئيسة: (Friday,2000,247) (Khatib,2019,36) :

١. **التوازن المالي: Financial balance**

هو هدف مالي تسعى المؤسسة المالية لبلوغه؛ لأنهُ يمس استقرار المؤسسة المالية، إذ يعمل على التوازن المالي في لحظة معينة، أي التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر المدة المالية، وذلك يستوجب التعادل بين المدفوعات والإيرادات، أو بصفة عامة يكون بين استخدامات الأموال ومصادرها .

٢. **السيولة: Liquidity**

تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة من خلال قدرتها على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، أو بتعبير آخر تقيس قدرتها على التحويل بسرعة (الموجودات المتداولة ، المخزونات، والقيم القابلة للتحقيق) إلى أموال متاحة للمؤسسة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يودي بالمؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء بالتزاماتها أو تأدية بعض المدفوعات .

رابعاً– العوامل المؤثرة في الأداء المالي المصرفي : يتأثر الأداء المصرفي بمجموعة من العوامل وتقسم على:

أ. **العوامل البيئة الداخلية: Internal environmental factors**

وتنقسم عوامل البيئة الداخلية بدورها على كل ما يأتي:

١. **الهيكل التنظيمي: Organizational Structure**

يمثل الهيكل التنظيمي الإطار العام للمصرف الذي تتحدد بموجبة الإدارات والتقسيمات التنظيمية والوحدات العاملة فيها التي من خلالها يتم تحقيق الأهداف المطلوبة بالمصرف (student and others,2009,31).

٢. **التكنولوجيا: Technology**

التكنولوجيا هي مجموعة من الأدوات المتطورة والمهمة التي تجعل المصرف أكثر فعالية وكفاءة وتساعده في استثمار الفرص و فهم التحديات بشكل أفضل، لذلك من المهم لأي مصرف أن يعلم كيف يستخدم الأدوات التكنولوجية المتوافرة لديه، وتحديد نوع التكنولوجيا المتناسق مع طبيعة أعماله والمنسجمة مع أهدافه، لأن التكنولوجيا من أبرز المزايا و التحديات التي تواجه العمل المصرفي بصفة عامة (Haag et ., 2007 , 10 al).

ب. **العوامل البيئة الخارجية : External environmental factors**

وهي تتضمن جميع العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية للمصرف، التي تقع خارج سيطرتهم و يصعب التحكم بها، ومن أهم تلك العوامل هي: (Kotler ، 2004 , 66).

١. البيئة القانونية والسياسية: أي الظروف القانونية والسياسية القائمة في هذا البلد الذي تقيم فيه المصارف، والقوانين المنظمة للعمل المصرفي في هذا البلد.
٢. البيئة الاقتصادية: وتشمل طبيعة النظام الاقتصادي السائد ومدى انعكاساته في الانشطة المصرفية والموارد المتاحة في هذا البلد، وكذلك المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتوفرة.

خامساً: أسلوب تحليل المؤشرات المالية Financial Ration Analysis

تعد مقاييس الأداء المالي شرطاً ضرورياً لتقدم المؤسسة، والتقدم الذي لا يقاس عليه هو دليل على عدم وجوده (Ibrahim , 2014,529) كما وتعد المقاييس وسيلة لقياس الأداء وفعالية العمل (Andy and others ,1997 ,1132) وتشهد فعاليته اهتماماً متزايداً من طرف الباحثين والأكاديميين، ويرى(Mike) أن مقاييس الأداء كثيراً ما تناقش ونادراً ما يقدم تعريف شامل لها (Mike, 2003, 3). وبالرغم من وجود عدة أساليب للتحليل المالي، إلاّ أن التقنية الرئيسة المستخدمة لقياس الأداء المالي ضمن التحليل المالي هي تحليل

المؤشرات والنسب المالية التي هي أدوات التشخيص الاستراتيجي في التحليل المالي، و تستخدم في معرفة قوة الأداء المالي، فضلاً عن ذلك الأداء المالي الكلي بشكل عام (Mcmenamin, 1999, 300). كما أن استخدام هذه المؤشرات والنسب المالية يعد مدخلاً يظهر فيه النتائج كافة التي يتم من خلالها تحديد مواقع الضعف و القوة في أداء المؤسسة "المصرف"، كما تمكن من المساعدة في تحديد الوضع الإجمالي لها، وفي تحديد مواقع الخلل فيها (Wheelen & Hunaer, 2000, 320).

وبهذا تصنف المؤشرات لأغراض تقييم الأداء للمصارف إلى مجاميع رئيسة يركز كل منها على جانب أدائي معين وهي على النحو الآتي: (Fostar,2011 , 368)

- مؤشرات الربحية: Profitability indicators
- مؤشرات السيولة: Liquidity indicators
- مؤشرات كفاية رأس المال: Capital adequacy indicators
- مؤشرات توظيف الأموال: Indicators of fund investment

١- **مؤشرات الربحية:** تعدّ مؤشرات الربحية من أهم مؤشرات الأداء والفاعلية في الأداء المالي، كما ويعد الربح بحد ذاته العامل الرئيس في استمرار المؤسسة المصرفية، فضلاً عن العمل على دعم السيولة وكفاية رأس المال وتحسين نوعية الخدمات(beautiful ,2002,58).

وقد برزت مؤشرات عدة لتقييم الربحية المصرفية، أهمها:

أ- معدل العائد على الموجودات -ROA- The rate of return on assets

إن هذا المقياس هو من أهم المؤشرات المالية لقياس كفاءة الإدارة في استخدام إجمالي موجوداتها في النشاط كما أنهُا من أكثر المؤشرات التي تهتم بها دوائر الائتمان، إذ يعني ارتفاع هذه النسبة كفاءة السياسات التي تنتهجها الإدارة، ويقدم هذا المؤشر في شكل نسبة مالية (Souissi, Houari,2010,70) ويحسب من صافي الدخل بعد الضريبة على الموجودات.

معدل العائد على الموجودات= صافي الدخل بعد الضريبة /إجمالي الموجودات(Richmond A,2016,159).

ب- معدل العائد على حقوق الملكية Return On Equity- ROE

هو ما يحصل عليه المالكون نتيجة استثمار أموالهم في عمليات المصرف، ويتميز هذا المعدل بأنهُ يعبر عن الأرباح التي يحصل عليها المساهمون على شكل توزيعات مالية أو على شكل أرباح محتجزة، ويعد هذا المقياس من أكثر المقايس أهمية للربحية؛ لأنهُ يحدد مدى ملاءمة أداء المصرف عبر جميع فئات الربحية الأخرى، (Gitman،2009,16). معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل /إجمالي حقوق الملكية (renderer,2013,98).

ت- استغلال (منفعة) الموجودات: AU- (Assets Utilization)

يشير إلى مدى نشاط إدارة المصرف في استغلال الموجودات المتاحة لديها من أموال عينية ونقدية في تحقيق الإيرادات الكافية في السنة المالية، إذ إن الإدارة الكفوءة هي التي تستطيع اتخاذ القرار الاستثماري

الصحيح الذي يحقق ربحاً أفضل مقابل مخاطر أقل، ويتم حساب مؤشر المنفعة بقسمة الايرادات التشغيلية على إجمالي الموجودات (Rose & Hudgins ،2013,174).

ج- معدل هامش الربح التشغيلي: Profit Margin Ratio -NOPM

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة والمعبرة عن الأداء التشغيلي في المصارف التجارية، لأنهُ حصيلة العمليات التشغيلية والخدمية للمصرف خلال سنة كاملة، ويحسب هامش الربح من خلال الفوائد المحصلة ناقصاً الفوائد المدفوعة مقسومة على الموجودات العاملة والمولدة لهذا الدخل (القروض والاستثمارات) وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على تحقيق أرباح أو هامش ربح للمصرف والعكس صحيح.

نسبة هامش الربح = $\frac{\text{مجموع الايرادات التشغيلية} - \text{مجموع المصاريف التشغيلية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$ (Roses & Hudgins, 2008, 31).

د- معدل ربح السهم: Earnings Per Share Ratio -EPS

تعني هذه النسبة مدى ربحية كل سهم من أسهم المالكين في المصرف أي حصة السهم الواحد من الأرباح المتحققة، وتزداد قيمة أسهم المصرف بزيادة التوزيعات المالية المستقبلية مصاحبة ذلك انخفاض في المخاطر المتوقعة وارتفاع ربحية السهم (MIbama, 2018, 47).

هـ-هامش صافي الربح: NPM- (Net profit Margin)

هو نسبة صافي الربح المتحقق إلى الإيرادات التشغيلية المتحققة من النشاط المصرفي في المدة المالية، ويعد من مؤشرات الأداء المصرفي المعبرة عن كفاءة الأداء فاذا المؤشر كان مرتفعاً دل على كفاءة وفعالية المصرف، أما إذا كان يعبر عن انخفاض فأنهُ يعبر عن سوء الأداء للمصرف، وبذلك يعكس صافي الربح الكفاءة في إدارة المصاريف (السيطرة على الكلف) وسياسات تسعير الخدمات، وتم حساب المؤشر عن طريق:

هامش صافي الربح = $\frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{مجموع الايرادات التشغيلية}}$ (Rose & Hudgins, 2008, 170)

و- مضاعف حق الملكية:EM- (Equity multiplier)

يعد مؤشر المضاعف وسيلة أو أداة لمضاعفة الربحية، وهذا ما يؤكدهُ أصحاب المدخل التقليدي في نظرتهم إلى الاقتراض والهيكل المالي، ويعد استخدامه مؤشراً مهماً على حجم الاقتراض في التمويل، ويبرز ذلك **في** مؤسسات الأعمال بصورة عامة وتحسب معادلة المضاعف عن طريق قسمة إجمالي الموجودات على إجمالي حق الملكية.

مضاعف حق الملكية = $\frac{\text{إجمالي الموجودات}}{\text{إجمالي حق الملكية}}$ (Rose & Hudgins, 2013, 174).

ثانياً: القيمة السوقية: Market value

- مفهوم القيمة السوقية: هي التي تعني سعر السهم في السوق وتخضع بشكل رئيس لعوامل الطلب والعرض، وقد تكون أكثر من القيمة الاسمية أو أقل منها (Ramadan,1996,151) .أو القيمة السوقية هي مقياس لقيمة المؤسسة بالأسواق المفتوحة فهي تستخدم كذلك في تحديد التصور أو التوقع الذهني عن آفاق المؤسسة المستقبلية(Ali,2017,2). أو هي القيمة المالية (النقدية) المدفوعة عند

نقطة زمنية محددة، ويتم تحديد هذه القيمة بالآعتماد على الطلب والعرض في سوق الأوراق المالية، ويستخدم سعر السهم (Market Price) بشكل مرادف للقيمة السوقية في كثير من الأوقات، كما أن القيمة السوقية هي عبارة عن القيمة الكلية للأسهم المتداولة (سعر السهم × عدد الأسهم)(Al-Nuaimi ,2009,130) and Al-Tamimi. كما تعتبر هي القيمة السوقية أو القيمة الحالية للمصرف في سوق الأوراق المالية التي يتم تسجيلها وفقاً لأحدث الأسعار المعروضة في السوق(Abdlla,2014,3).

- التغيرات التي تؤثر في القيمة السوقية لأسهم المصارف:

أ-العلاقة الدالية بين القيمة السوقية للسهم وزمن تحقيق الأرباح

توجد هناك علاقة عكسية بين القيمة السوقية للسهم ووقت تحقيق العوائد فيما لو تم تحقيق العوائد خلال مدة قادمة قصيرة نسبياً، إذ تصبح قيمة السهم أكبر مما لو تم تحقيق هذه العوائد في مدة زمنية طويلة نسبياً. ونستنتج من ذلك أنهُ كلما انخفضت مدة تحقيق الأرباح كلما ارتفعت القيمة السوقية للسهم، وهذا يؤدي إلى تعظيم القيمة السوقية للسهم، في حين لو زادت مدة تحقيق العوائد بمدة أطول أدى ذلك إلى انخفاض القيمة السوقية للسهم وكما هو موضح في الشكل الآتي:

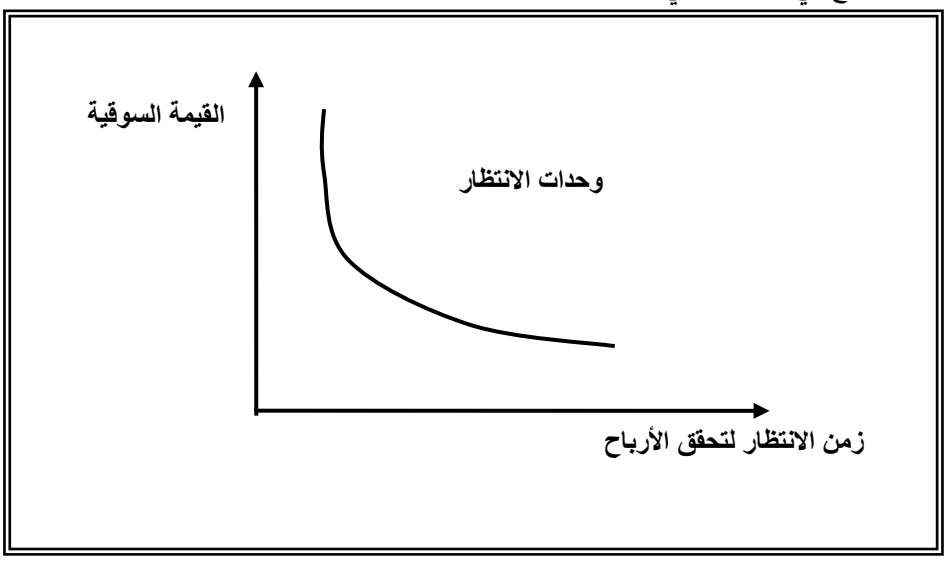

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً الى:

Hassan Subhi Hassan Al-Abbasi, 2006, Using Value at Risk in Building a Stock Portfolio for a Number of Arab Financial Markets and Iraqi Companies, PhD Thesis, University of Mosul, Administration and Economics, 9.

شكل (١): أثر توزيع الأرباح على القيمة السوقية للأسهم

ب- العلاقة الدالية بين القيمة السوقية للسهم وربحيته:

تتأثر القيمة السوقية للسهم بصافي العائد المتوقع بعد الضريبة وتكون هذه العملية دائمة، وتدل على فاعلية وتوظيف الأموال، فعندما يتوقع المستثمرون أن هناك زيادة في صافي العائد بعد الضريبة فأنهُم يقومون بشراء

الأسهم، من هنا تزداد القيمة السوقية للسهم وكما هو يوضح الشكل العلاقة الطردية بين القيمة السوقية وصافي العائد المتوقع بعد الضريبة.

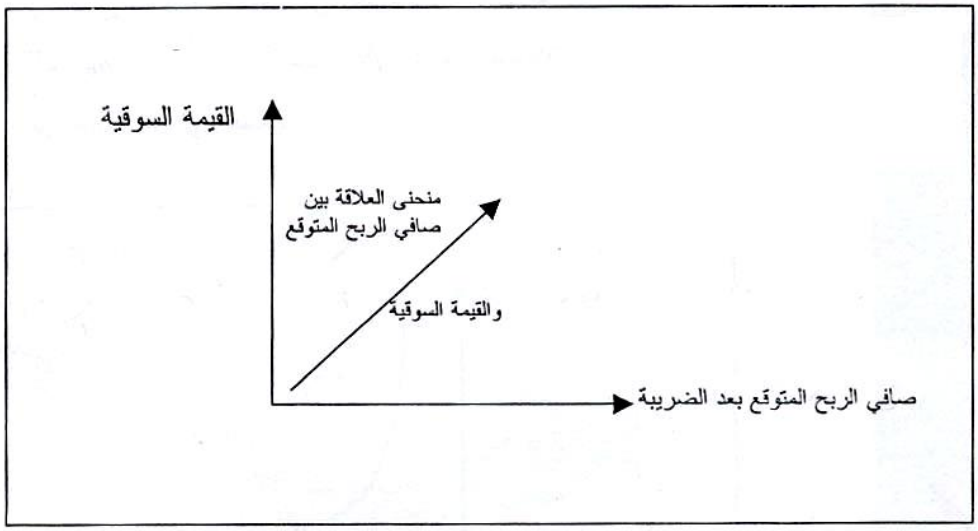

شكل (٢): العلاقة الدالية بين القيمة السوقية للسهم وربحيته

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً الى:

Abdul-Sattar Al-Sayah, Saud Jaid Al-Amiri, 2003, Financial Management, Theoretical Frameworks and Scientific Cases, Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 39-40

(ثالثاً: المبحث الثالث)

الجانب التطبيقي

١- تحليل الأداء المالي للمصرف : يعبر هذا المبحث عن عينة من مصارف القطاع الخاص العاملة في السوق العراقية ومدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وللمدة 2004-2019 ، تم اجراء هذا التحليل من أجل إبراز الدور الذي يمارسه الأداء المالي للمصارف وأثره في القيمة السوقية، وسيتم دراسة المصارف العراقية التجارية بشكل منفصل؛ وذلك لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف في مستوى الأداء المالي بين المصارف ومدى الاستفادة منها في تطوير واقع تلك المصارف:

الجدول (٢): التوصيف الرمزي والكمي للمصارف المبحوثة لعام 2019

ت	أسماء المصارف	عدد الفروع	سنة التأسيس	الرمز	رأس المال*	إجمالي الموجودات**
١	التجاري العراقي	10	1992	BCOI	250	449,777
٢	بغداد التجاري	18	1992	BBOB	250	1,132,744
٣	الاستثمار العراقي	15	1993	BIBI	250	260,626
٤	الشرق الأوسط للأستثمار	8	1993	BIME	250	684,237

٥	الأهلي العراقي	13	1995	BNOI	250	632,502
٦	الائتمان العراقي	10	1998	BROI	250	522,537
٧	بابل التجاري	8	1999	BBAY	250	451,781
٨	الخليج التجاري	3	1999	BGUC	350	549,145
٩	سومر التجاري	10	1999	BSUC	250	350,387
١٠	الموصل للتنمية	7	2001	BMFI	252	410,167

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً إلى المصادر المثبتة في قائمة المصادر.

(**) العملة بملايين الدنانير.

(*) العملة بمليار الدنانير.

٢- اختبار فرضيات الدراسة :

تنص الفرضية الرئيسة للدراسة على أنه " مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة تؤثر معنوياً في القيمة السوقية لها، كما أن ارتفاع أو انخفاض هذه المؤشرات يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض في القيمة السوقية لهذه المصارف"، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد، إذ كانت نتائجه كما في الجدول الآتي:

الجدول (٣): نتائج الانحدار الخطي المتعدد لأنموذج الدراسة

المتغير	المعامل	الخطأ القياسي	t - test	P-Value
C	0.4865	0.1086	-4.4797**	0.0000
X_1	1.6974	1.2894	1.3165n.s	0.1900
X_2	-22.6343	6.3810	-3.5471**	0.0005
X_3	6.8270	2.5673	-2.6592**	0.0087
X_4	1.3346	0.5993	2.2269*	0.0274
X_5	0.3529	0.3581	0.9856n.s	0.3259
X_6	11.538	1.3246	8.7108**	0.0000
X_7	0.0968	0.0142	6.8117**	0.0000
R^2	0.6037			
R	0.777**			
Prob.(R)	0.0000			
F-test	33.082**			
Prob.(F-test)	0.0000			

المتغير	المعامل	الخطأ القياسي	t - test	P-Value
- مخرجات البرنامج Eviews			** Significant at level (1%) * Significant at level (5%) n.s not significant	

المصدر: من أعداد الباحثين بالأعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews .10

كما يعرض الجدول (4) معاملات ارتباط بيرسون والقيم الاحتمالية لها بين كل مؤشر من مؤشرات الأداء المالي وبين القيمة السوقية للمصارف التجارية عينة الدراسة. وتبين نتائج هذا الجدول علاقة كل مؤشر أداء مالي لوحده بعيداً عن مؤشرات الأداء المالي الأخرى بالقيمة السوقية للمصرف.

الجدول (4): معاملات ارتباط بيرسون بين مؤشرات الأداء المالي والقيمة السوقية للمصارف

المتغير	Pearson (r)	P-Value
X_1	0.204*	0.010
X_2	0.099n.s	0.212
X_3	0.116n.s	0.146
X_4	0.200*	0.011
X_5	0.008n.s	0.925
X_6	0.155n.s	0.051
X_7	0.251**	0.001
** Significant at level (1%) SPSS مخرجات البرنامج * Significant at level (5%) n.s not significant		

المصدر: من إعداد الباحثين بالأعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS Var.26

الفرضية الفرعية الأولى:

تنص الفرضية الفرعية الأولى على أن "مؤشر معدل العائد على الملكية للمصارف التجارية عينة الدراسة يؤثر معنوياً في القيمة السوقية لها، كما أن ارتفاع أو انخفاض هذه المؤشر يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض في القيمة السوقية لهذه المصارف". من نتائج الجداول (3) و (4) يتبين ما يأتي:

- بلغت قيمة معامل انحدار مؤشر العائد على الملكية (1.6974) واختبار (t) له بلغت قيمته (1.3165) ولأن القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار بلغت (19%) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%) فهذا يشير إلى عدم معنوية المؤشر من الناحية الإحصائية، بعبارة خرى أنه بثبات قيم باقي مؤشرات الأداء المالي فإنه لا يوجد أثر معنوي من قبل مؤشر العائد على الملكية للمصارف التجارية العراقية على القيمة السوقية لها.
- بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (r) بين مؤشر العائد على المليكة والقيمة السوقية (0.204) ولأن القيمة الاحتمالية المقابلة للمعامل بلغت (1%) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%) فهذا يشير إلى أن هناك علاقة طردية ومعنوية بين مؤشر معدل العائد على الملكية والقيمة السوقية للمصرف وعند مستوى معنوية

(5%)، فارتفاع قيمة مؤشر معدل العائد على الملكية للمصرف التجاري تؤدي إلى ارتفاع قيمته السوقية له والعكس صحيح.

مما تقدم نستنتج أن مؤشر العائد على الملكية لا يؤثر معنوياً في القيمة السوقية للمصارف ولكنه يرتبط بها بعلاقة ذات دلالة إحصائية، وبذلك يمكن القول

إن الفرضية الفرعية الأولى لم تتحقق.

الفرضية الفرعية الثانية:

تنص الفرضية الفرعية الثانية على أنه "مؤشر معدل العائد على الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة يؤثر معنوياً في القيمة السوقية لها، كما أن ارتفاع أو انخفاض هذه المؤشر يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض في القيمة السوقية لهذه المصارف". من نتائج الجداول (3) و (4) يتبين ما يلي:

- بلغت قيمة معامل انحدار مؤشر العائد على الموجودات (22.6343−) واختبار (t) له بلغت قيمته (3.5471−) ولأن القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار بلغت (0%) وهي أقل من مستوى المعنوية (1%) فهذا يشير إلى معنوية المؤشر من الناحية الإحصائية، بعبارة أخرى بثبات قيم باقي مؤشرات الأداء المالي فإنه يوجد أثر معنوي من قبل مؤشر معدل العائد على الموجودات للمصارف التجارية العراقية على القيمة السوقية لها، وأنه إذا ارتفعت قيمة مؤشر معدل العائد على الموجودات وحدة واحدة فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للمصارف بمقدار (22.6343) دينار.
- بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (r) بين مؤشر العائد على المليكة والقيمة السوقية (0.099) ولأن القيمة الاحتمالية المقابلة للمعامل بلغت (21%) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%) فهذا يشير إلى عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشر معدل العائد على الموجودات والقيمة السوقية، فارتفاع أو انخفاض قيمة مؤشر معدل العائد على الموجودات للمصرف ليس له علاقة بارتفاع أو انخفاض قيمته السوقية له.

مما تقدم نستنتج أن مؤشر العائد على الموجودات يؤثر معنوياً في القيمة السوقية للمصارف ولكنه لا يرتبط بها بعلاقة معها، وبذلك يمكن القول إن الفرضية الفرعية الثانية قد تحققت.

الفرضية الفرعية الثالثة:

تنص الفرضية الفرعية الثالثة على أن "مؤشر صافي هامش الربح التشغيلي للمصارف التجارية عينة الدراسة يؤثر معنوياً في القيمة السوقية لها، كما أن ارتفاع أو انخفاض هذه المؤشر يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض في القيمة السوقية لهذه المصارف ".من نتائج الجداول (3) و (4) يتبين ما يأتي:

- بلغت قيمة معامل انحدار مؤشر صافي هامش الربح التشغيلي (6.827−) واختبار (t) له بلغت قيمته (2.6592−) ولأن القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار بلغت (0%) وهي أقل من مستوى المعنوية (1%) فهذا يشير إلى معنوية المؤشر من الناحية الإحصائية، بعبارة أخرى أنه بثبات قيم باقي مؤشرات الأداء المالي فإنه يوجد أثر معنوي من قبل مؤشر صافي هامش الربح التشغيلي للمصارف التجارية العراقية على

القيمة السوقية لها، وأنه إذا ارتفعت قيمة مؤشر صافي هامش الربح التشغيلي وحدة واحدة فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للمصارف بمقدار (6.827) دينار.

- بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (r) بين مؤشر صافي هامش الربح التشغيلي والقيمة السوقية (0.116) ولأن القيمة الاحتمالية المقابلة للمعامل بلغت (15%) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%) فهذا يشير إلى عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشر صافي هامش الربح التشغيلي والقيمة السوقية للمصرف، فارتفاع أو انخفاض قيمة مؤشر صافي هامش الربح التشغيلي للمصرف التجاري ليس له علاقة بارتفاع أو انخفاض قيمته السوقية له.

مما تقدم نستنتج أن مؤشر صافي هامش الربح التشغيلي يؤثر معنوياً في القيمة السوقية للمصارف ولكنه لا يرتبط بعلاقة معها، وبذلك يمكن القول إن الفرضية الفرعية الثالثة قد تحققت.

الفرضية الفرعية الرابعة:

تنص الفرضية الفرعية الرابعة على أن "مؤشر ربحية السهم للمصارف التجارية عينة الدراسة يؤثر معنوياً في القيمة السوقية لها، كما أن ارتفاع أو انخفاض هذه المؤشر يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض في القيمة السوقية لهذه المصارف". من نتائج الجداول (3) و (4) يتبين ما يأتي:

- بلغت قيمة معامل انحدار مؤشر ربحية السهم (1.3346) واختبار (t) له بلغت قيمته (2.2269) ولأن القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار بلغت (3%) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%) فهذا يشير إلى معنوية المؤشر من الناحية الإحصائية، بعبارة أخرى بثبات قيم باقي مؤشرات الأداء المالي فإنه يوجد أثر معنوي من قبل مؤشر ربحية السهم للمصارف التجارية العراقية على القيمة السوقية لها، وأنه إذا ارتفعت قيمة مؤشر ربحية السهم ديناراً واحداً فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للمصارف بمقدار (1.3346) دينار.
- بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (r) بين مؤشر ربحية السهم والقيمة السوقية (0.200) ولأن القيمة الاحتمالية المقابلة للمعامل بلغت (1%) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%) فهذا يشير إلى وجود علاقة معنوية بين مؤشر ربحية السهم والقيمة السوقية للمصرف وعند مستوى معنوية (5%)، فارتفاع أو انخفاض قيمة مؤشر ربحية السهم للمصرف التجاري يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض قيمته السوقية له.

مما تقدم نستنتج أن مؤشر ربحية السهم يؤثر معنوياً في القيمة السوقية للمصارف، ويرتبط بعلاقة معنوية معها، وبذلك يمكن القول إن الفرضية الفرعية الرابعة قد تحققت.

- **الفرضية الفرعية الخامسة:**

تنص الفرضية الفرعية الخامسة على أن "مؤشر هامش صافي الربح للمصارف التجارية عينة الدراسة يؤثر معنوياً في القيمة السوقية لها، كما أن ارتفاع أو انخفاض هذه المؤشر يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض في القيمة السوقية لهذه المصارف". من نتائج الجداول (3) و (4) يتبين ما

يأتي:

- بلغت قيمة معامل انحدار مؤشر هامش صافي الربح (0.3529) واختبار (t) له بلغت قيمته (0.9856) ولأن القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار بلغت (32%) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%) فهذا يشير إلى عدم معنوية المؤشر من الناحية الإحصائية، بعبارة أخرى أنه بثبات قيم باقي مؤشرات الأداء المالي فإنه لا يوجد أثر معنوي من قبل مؤشر هامش صافي الربح للمصارف التجارية العراقية على القيمة السوقية لها.
- بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (r) بين مؤشر هامش صافي الربح والقيمة السوقية (0.008) ولأن القيمة الاحتمالية المقابلة للمعامل بلغت (93%) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%) فهذا يشير إلى عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشر هامش صافي الربح والقيمة السوقية للمصرف، فارتفاع أو انخفاض قيمة مؤشر هامش صافي الربح للمصرف التجاري ليس له علاقة بارتفاع أو انخفاض قيمته السوقية له.

مما تقدم نستنتج أن مؤشر هامش صافي الربح لا يؤثر معنوياً في القيمة السوقية للمصارف، كما أنه لا يرتبط بعلاقة معها، وبذلك يمكن القول إن الفرضية الفرعية الخامسة لم تتحقق.

- **الفرضية الفرعية السادسة:**

تنص الفرضية الفرعية السادسة على أن "مؤشر استغلال منفعة الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة يؤثر معنوياً في القيمة السوقية لها، كما أن ارتفاع أو انخفاض هذا المؤشر يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض في القيمة السوقية لهذه المصارف". من نتائج الجداول (3) و (4) يتبين ما يأتي:

- بلغت قيمة معامل انحدار مؤشر استغلال منفعة الموجودات (11.538) واختبار (t) له بلغت قيمته (8.7108) ولأن القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار بلغت (0%) وهي أقل من مستوى المعنوية (1%) فهذا يشير إلى معنوية المؤشر من الناحية الإحصائية، بعبارة أخرى بثبات قيم باقي مؤشرات الأداء المالي فإنه يوجد أثر معنوي من قبل مؤشر استغلال منفعة الموجودات للمصارف التجارية العراقية على القيمة السوقية لها، وأنه إذا ارتفعت قيمة مؤشر استغلال منفعة الموجودات وحدة واحدة فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للمصارف بمقدار (11.538) ديناراً.
- بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (r) بين مؤشر استغلال منفعة الموجودات والقيمة السوقية (0.155) ولأن القيمة الاحتمالية المقابلة للمعامل بلغت (5.1%) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%) فهذا يشير إلى عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشر استغلال منفعة الموجودات والقيمة السوقية للمصرف، فارتفاع أو انخفاض قيمة مؤشر استغلال منفعة الموجودات للمصرف التجاري ليس له علاقة بارتفاع أو انخفاض قيمته السوقية له.

مما تقدم نستنتج أن مؤشر استغلال منفعة الموجودات يؤثر معنوياً في القيمة السوقية للمصارف ولكنه لا يرتبط بعلاقة معنوية معها، وبذلك يمكن القول إن الفرضية الفرعية السادسة قد تحققت.

- **الفرضية الفرعية السابعة:**

تنص الفرضية الفرعية السابعة على أن "مؤشر مضاعف حق الملكية للمصارف التجارية عينة الدراسة يؤثر معنوياً في القيمة السوقية لها، كما أن ارتفاع أو انخفاض هذه المؤشر يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض في القيمة السوقية لهذه المصارف". من نتائج الجداول (3) و (4) يتبين ما يأتي:

- بلغت قيمة معامل انحدار مؤشر مضاعف حق الملكية (0.0968) واختبار (t) له بلغت قيمته (6.8117) ولأن القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار بلغت (0%) وهي أقل من مستوى المعنوية (1%) فهذا يشير إلى معنوية المؤشر من الناحية الإحصائية، بعبارة أخرى بثبات قيم باقي مؤشرات الأداء المالي فإنه يوجد أثر معنوي من قبل مؤشر مضاعف حق الملكية للمصارف التجارية العراقية على القيمة السوقية لها، وأنه إذا ارتفعت قيمة مؤشر مضاعف حق الملكية وحدة واحدة فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للمصارف بمقدار (0.0968) دينار.
- بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (r) بين مؤشر مضاعف حق الملكية والقيمة السوقية (0.251) ولأن القيمة الاحتمالية المقابلة للمعامل بلغت (0%) وهي أقل من مستوى المعنوية (1%) فهذا يشير إلى وجود علاقة معنوية بين مؤشر مضاعف حق الملكية والقيمة السوقية للمصرف وعند مستوى معنوية (1%)، فارتفاع أو انخفاض قيمة مؤشر مضاعف حق الملكية للمصرف التجاري يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض قيمته السوقية له.

مما تقدم نستنتج أن مؤشر مضاعف حق الملكية يؤثر معنوياً في القيمة السوقية للمصارف، ويرتبط بعلاقة معنوية معها، وبذلك يمكنا القول إن الفرضية الفرعية السابعة قد تحققت.

(رابعاً : الاستنتاجات والمقترحات)

اولاً – الاستنتاجات

في ضوء الجهد المبذول في إعداد هذا الدراسة توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات الاساسية التي انتهينا اليها من خلال اجراء التحليل المالي والاحصائي، وذلك من أجل إعداد أهم المقترحات التي من شأنها أن تعزز العمل المصرفي في كافة جوانبه وفي ما يأتي أهم هذه الاستنتاجات :

١. تعد الميزانية العمومية للمصارف من أهم القوائم المالية الموجودة على الاطلاق، فهي خلاصة التطبيق العلمي للمبادئ المحاسبية، فضلاً على أن الميزانية العمومية تعمل أيضاً على ترجمة ما تملكه المؤسسة من موجودات ومطلوبات، وذلك كتعبير عن المقياس المالي و المحاسبي لها بهدف الخروج بنتائج حول واقعها المالي.
٢. أقوى المؤشرات المالية تأثيراً في القيمة السوقية للمصرف هو مؤشر معدل العائد على الموجودات، يليه مؤشر استغلال منفعة الموجودات بالمرتبة الثانية، ثم مؤشر صافي الربح التشغيلي الذي يحتل المرتبة الثالثة، ثم مؤشر ربحية السهم بالمرتبة الرابعة، وأخيراً مؤشر مضاعف حق الملكية بالمرتبة الخامسة.

٣. تتميز المصارف التي تم بحثها بارتفاع موجوداتها النقدية السائلة، ويرجع سبب ذلك الى تخوف إدارات تلك المصارف من المخاطر المرتفعة والمرتبطة بالوضع السياسي والأمني الذي يعاني منه البلد، والذي يقف حائلاً دون تمكن تلك المصارف من توظيف موجوداتها السائلة في منح القروض وكذلك القيام بالاستثمارات الاخرى.

٤. تبين أن أنموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي تم تقديره لبيانات الدراسة يلائم جميع المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة. إذ كان الأنموذج أكثر تمثيلاً لبيانات مصرف سومر، يليه مصرف الخليج بالمرتبة الثانية، ثم مصرف بغداد بالمرتبة الثالثة، ثم مصرف الاستثمار بالمرتبة الرابعة، ثم مصرف الموصل بالمرتبة الخامسة، ثم مصارف: الأهلي، بابل، الشرق الأوسط، الائتمان، المصرف التجاري بالمراتب من السادسة الى العاشرة على التوالي.

ثانياً– المقترحات

١. يتوجب على إدارة المصارف اعطاء أدائها المصرفي أهمية كبيرة من خلال تكوين وحدة ادارية متخصصة مهمتها الأساسية تقييم الأداء المالي، إذ يتم توكيل المهمة إلى موظفين ماليين مختصين وعلى دراية جيدة بهذه المهمة.

٢. إن تعظيم ثروة المالكين يجب أن يكون الهدف الاساس بالنسبة لإدارات المصارف عينة الدراسة، كونه امراً مهماً جداً للمالكين والذي يضمن استمرارهم بالاستثمار في تلك المصارف، وهو ما يؤدي بشكل إيجابي على مجمل النشاط الاقتصادي للبلد.

٣. يجب على المصارف اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق خدمة الزبون، إذ يتم ذلك من خلال تحسين وتعزيز العلاقة مع الزبائن كما عليها أن تقوم بالتنويع في الاستثمارات والدخول في المشاريع كخيارات استثمارية جديدة من أجل تلافي المخاطرة التي تتعرض إليها بيئة الأعمال العراقية.

Referenec

Annual Financial Reports for Banks, Banking Guide (2004-2019), Iraq.www.isx-iq.net

Al-Ardhi, Jalil Kazem Madlool, (2013), Advanced Financial Management, Theoretical Concepts and Practical Applications, Safa Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Abdul-Sattar Al-Sayah, Saud Jaid Al-Amiri, 2003, Financial Management, Theoretical Frameworks and Scientific Cases, Wael House for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Al-Hamdouni, Elias Khudair, Al-Araji, Adnan Salem, (2006), Testing the Relationship Between Profits and Stock Returns, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, No. (3), Volume (2), Tikrit University.

Ali , Habiba Ahmed, (the Effct of exchange rate Volatility on market value of listed commercial banks in Kenya), Thesis submitted in fulfillment of the requirements for the degree of Master at the School OF Business, University OF Nairobi, (2017).

Ali , Habiba Ahmed, (the Effct of exchange rate Volatility on market value of listed commercial banks in Kenya), Thesis submitted in fulfillment of the requirements for the degree of Master at the School OF Business, University OF Nairobi, (2017).

Al-Khatib, Muhammad Mahmoud, (2009), Financial performance and its impact on corporate stock returns, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, Amman.

Al-Khatib, Muhammad Mahmoud, (2010), Factors Affecting Financial Performance, First Edition, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, Amman - Jordan.

Al-Mutairi, Mishaal Jahz, (2011), Analysis and Evaluation of the Financial Performance of the Kuwait Petroleum Corporation, Master's thesis, Middle East University, College of Business.

Al-Naimi, Adnan Tayeh, Al-Tamimi, Arshad Fouad, (2009), Advanced Financial Management, Al-Yazuri Scientific Publishing and Distribution House, Amman, Jordan.

Atuahene, Richmond A. (2016), Corporate governance and financial performance: Evidence from the Ghanian banking sector, DBA, university of Bradford.

Bourne Mike, Neely Andy, (2003), Implementing performance measurement systems: aliterature review, Business Performance Management, Vol. 5, No. 1.

Dufera, ABDI, (2010), Financial performance Evaluation, A case study of A washinter national bank, Master thesis, college of Business and economics mekelle University.

Foster, George, (2011), Financial Statement Analysis, Arabization, Khaled Ali Kajiji, Ibrahim Ould Mohamed Vall, Dar Al Marrekh, Riyadh.

Gitman, Lawrence J., (2009),"Principles of Managerial Finance",12th Ed.

Haag, Stephen & Cummings, Maeve & Phillip, Amy, (2007), Management Information System: For The Information AGE, 6th Edition, McGraw-Hill Companies, Inc. New York.

Idris, Wael Muhammad Sobhi, Al-Ghalbi, Mohsen Mansour, (2009), the basics of performance and the balanced evaluation card, Wael House for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Issam, Abbassi, (2012), The impact of the quality of financial information on evaluating the financial performance of economic institutions and decision-making, Master's thesis, Kasdi Merbah University of Ouargla, Faculty of Economics, Commercial and Facilitation Sciences, Algeria.

Jamil, Sarmad Kawkab, (2002), The Arab Banking Corporation - Challenges and Options in the Age of Globalization, Strategic Studies, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Issue (72), Abu Dhabi, UAE.

Jumaa, Al-Saeed Farhat, (2000), Financial Performance of Business Organizations, Dar Al-Marikh Publishing, Riyadh, Saudi Arabia.

Karaye Yusuf Ibrahim, Ishak Zuaini, Che-Adam Noriah,(2014), The mediating effect of stakeholder influence capacity on the relationship between corporate social

responsibility and corporate financial performance, procedia-social and behavioral sciences, (164).

Kontesa, Maria, (2015), Capital Structure, Profitability, and Firm Value. Whats New? Research Journal of Finance and Accounting, Vol.6, No.20, PP: (185-192. 7). Lee, S. 2008

Kotler, Philip, Marketing Management, 11th Edition (2004),Prentice-Hall of India Private Limited New Delhi.

Mbama, Cajetan Ikechukwu, (2018), Digital Banking Services, Customer Experience and Financial Performance in UK Banks, A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements of Sheffield Hallam University_for the degree of Doctor of Philosophy.

Mcmenamin (1999), Strategic Management Concepts and cases, 11th.ed,

Neely Andy and others Designing performance measures: a structured approach, International Journal of Operations & Production Management, Vol. (17), No. 11,(1997).

Ramadan, Ziad Salim, (1996), Fundamentals of Financial Management, Fourth Edition, Dar Safaa for Publishing and Distribution, University of Jordan.

Rose, peter S.& Hudgins, sylviaC, (2008), (Bank Management & Financial Services), 7ed, McGraw-Hill, USA.

Rose, peter S.& Hudgins, sylviaC, (2013), (Bank Management& Financial Services) ,9ed, McGraw-Hill, USA.

S. M. Sohrab Uddin, Yasushi Suzuki, (2011), Financial Reform, Ownership and Performance in Banking Industry:The Case of Bangladesh, International Journal of Business and Management, Vol. (6, No. 7).

Souissi, Houari, (2010), an analytical study of the indicators for measuring the performance of institutions from the perspective of the issuance of value, Journal of the researcher, University of Ouargla, Algeria, No. 7, (2010-2009).

Talib, Alaa Farhan, Al-Shammari, Muhammad Jabbar, Al-Janabi, Hussein, (2009), Marketing Intelligence System, first edition, Dar Safaa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Wapmuk Shitnaan Emmanuel, (2016), banking regulation and supervision in Nigeria: an analysis of the effects of banking reforms on bank performance and financial stability), The University of Salford, Salford, UK A Thesis Submitted in Partial Fulfilment of the Requirements of the Degree of Doctor of Philosophy, December.

Wheelen, T. & Hunger, D., (2000), "Strategic Management and Business Policy", 3ed., West Pup., USA.

Yahyaoui, Elham, (2007), Quality as an entrance to improve the financial performance of Algerian industrial establishments: a field study in the Ain Touta Cement Company (Batnekh), Al-Nahda Magazine, Volume Eight, Issue Three: Egypt.